

تعزيز بيئة مناسبة لتحقيق رفاه اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المضييفة في لبنان

سلسلة ورشات عمل لمشروع "اللاجئون=شركاء"

"نحو سياسة جديدة لتعزيز حصول اللاجئين السوريين على وضع قانوني في لبنان"

بيروت، لبنان
29 حزيران/يونيو 2021

مذكرة بالمفاهيم الأساسية

ينظم مشروع "اللاجئون = شركاء" سلسلة من ثلاث ورشات عمل تحت عنوان "نحو سياسة جديدة لتعزيز حصول اللاجئين السوريين على وضع قانوني في لبنان". تهدف ورشات العمل إلى معالجة التحديات القانونية والبنوية التي تسمح بحصول اللاجئين على وضع قانوني في لبنان أو التي تعيقه، من خلال تقييم تأثير التطورات الأخيرة على المجتمعات الضعيفة، خاصة مجتمع اللاجئين السوريين، وبعض الأساليب المبتكرة الرئيسية للمساعدة في إنشاء إطار اجتماعي اقتصادي شامل.

ستنعد أولى ورشات العمل في 29 حزيران/يونيو 2021 تحت عنوان "تأثير تقييد الوضع القانوني على وصول اللاجئين السوريين إلى سبل العيش في لبنان"، وذلك من الساعة الرابعة وحتى السادسة بعد الظهر في Antwork، بيروت، شارع مي زيادة، سبيرز، القنطاري، الرابط للعنوان: <https://goo.gl/maps/meNBzRfi4Se68LZR6>.

1. الخلفية

عقب وصول اللاجئين السوريين في عام 2011 إلى لبنان، واجهت أسرهم تحديات وعقبات كبيرة في سعيها إلى العيش الكريم وإلى الحصول على ظروف عمل لائق وعلى فرص عمل في البلد. كانت إحدى العقبات الرئيسية هي سياسة "النأي بالنفس" التي اتبعتها الحكومة اللبنانية بالإضافة إلى العدائية تجاههم، ومنعهم من الاندماج وعدم إعادة التوطين التي

حُرمت مراراً وتكراراً اللاجئين من حقوقهم بالحماية وعاملتهم على أنهم "تهديدات أمنية"¹، ما أساء إلى وضعهم القانوني والاجتماعي والاقتصادي.

ساهم توصيف اللاجئين السوريين بأنهم يشكلون "تهديدات أمنية" في تنفيذ سياسات وأنظمة غير قانونية وتمييزية على المستوى الوطني والمحلي وعلى مستوى البلديات، ما يشكل انتهاكاً للقانون الوطني والدولي. في الآونة الأخيرة، قامت العديد من المؤسسات الحكومية، مثل وزارة العمل (MOL) والأمن العام (GSO) بتنفيذ تدابير تعسفية، وفرضت قيوداً صارمة على حصول اللاجئين على وضع قانوني بالإضافة إلى وصولهم إلى سوق العمل، كوسيلة "لمكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية"². في الوقت الحاضر، غالباً ما يدور الخطاب المتعلق باللاجئين السوريين حول عودتهم الفورية.

أدى غياب إطار سياسي لتنظيم العلاقات مع اللاجئين السوريين إلى زيادة انعدام الأمان، بالتالي، قلل من احتمال مشاركة اللاجئين السوريين بطريقة فعالة في تنمية الاقتصاد اللبناني. علاوة على ذلك، لا يزال الافتقار إلى الإقامة القانونية قضية رئيسية تتعلق بالحماية وتؤثر على وصول اللاجئين السوريين إلى الخدمات وسبل العيش، مما يعيق حركتهم ويعرضهم للاستغلال، واحتمال الاعتقال والمحاكمة. استمر معدّل حصول اللاجئين السوريين على إقامة قانونية في لبنان في الانخفاض، ففي عام 2020 أفاد 20٪ فقط من الأفراد (فوق 15 عاماً) بحصولهم على إقامة قانونية، مقارنة بـ 22٪ في عام 2019 و 27٪ في عام 2018³.

تفاقم التمييز المؤسسي والمجتمعي الذي يواجهه اللاجئون والمهاجرون في لبنان، إلى جانب تدهور أوضاعهم المعيشية، بسبب العديد من المستجدات على مدى السنوات القليلة الماضية. دفعت الأزمة الاقتصادية والتضخم المالي الحاد وتفشي وباء COVID-19، وانفجار مرفأ بيروت، بالمجتمعات الضعيفة نحو مزيد من الهشاشة، مع تفاقم الفقر والعوز الذي يعاني منه آلاف العائلات. وفقاً لتقرير تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان VASyR لعام 2020، تعيش 9 من كل 10 أسر سورية لاجئة في لبنان حالياً في فقر مدقع.

من ناحية أخرى، وبسبب الأزمة الاقتصادية، يشهد لبنان زيادة في الهجرة الاقتصادية حيث يغادر مواطنوه (العمالة الماهرة وغير الماهرة) من البلاد بحثاً عن فرص عمل وعيش كريم. ارتفع معدل صافي الهجرة في لبنان بحلول عام 2021 بنسبة 32.06٪ منذ عام 2020⁴.

من أجل التخفيف من تأثير السياسات والممارسات التمييزية في لبنان التي تمنع وصول اللاجئين السوريين إلى سبل العيش، من الضروري خلق إطار اجتماعي واقتصادي شامل يشرك جميع السكان، بمن فيهم اللاجئين، في مواجهة التفاوت التنموي مع معالجة تحديات الأزمة الحالية.

¹ Janmyr, M. (2016), ibid 15; Mourad, L. (2017), ibid 4; Carnegie Middle East Center (2018), ibid 2; Janmyr, M. and Mourad, L. (January 8 2018), "Modes of Ordering: Labeling, Classification and Categorization in Lebanon's Refugee Response," retrieved from: <https://academic.oup.com/jrs/advance-article/doi/10.1093/jrs/fex042/4792968>; and Taslakian, P. (June 12 2016), "Curfews and human rights within the Syrian context in Lebanon", retrieved from lb.undp.org: <http://www.lb.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Governance/Publications/PEACE%20BUILDING%2012th%20web%20p11.pdf>

² وزارة العمل (حزيران 2019) "خطة مكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية على الأراضي اللبنانية". على الرابط <https://www.labor.gov.lb/MPDF.pdf>

³ UNHCR, UNICEF, & WFP (2020). Vulnerability assessment of Syrian refugees in Lebanon 2020 (Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>)

⁴ MacroTrends, Lebanon Net Migration Rate 1950-2021. Available at: <https://www.macrotrends.net/countries/LBN/lebanon/net-migration>

II. تفاصيل ورشة العمل

مشروع "اللاجئون = شركاء" هو مبادرة مرتكزة على البحوث، يشترك في تنفيذها كل من الجمعية الاقتصادية اللبنانية (LEA) والمركز السوري لبحوث السياسات (SCPR). تهدف المبادرة إلى تعزيز بيئة اجتماعية واقتصادية شاملة، من خلال خلق خطاب يواجه الخطاب السائد حول حقوق وحماية اللاجئين السوريين، من خلال المناصرة والحراك الاجتماعي والدعوة لتغيير السياسات. يهدف المشروع إلى تحقيق كل ذلك من خلال المعرفة المستندة إلى الأدلة، بالإضافة إلى حملة إعلامية واسعة النطاق تسلط الضوء على الجوانب الإنسانية المشتركة بين المجتمعات اللبنانية المضيفة واللاجئين السوريين، مع التركيز على الآثار الاجتماعية والاقتصادية ومساهمات اللاجئين السوريين في تطوير المجتمعات المحلية.

تسعى هذه المبادرة، التي تمثل جهداً مشتركاً بين مؤسسات من المجتمعين اللبناني والسوري، إلى خلق منصة للحوار البناء، وإدراك التحديات والفرص، ومشاركة المسؤوليات في مواجهة الخطاب الاستقطابي والعدائي ضد اللاجئين، إضافة إلى تعزيز سياسات شاملة تعود بالمنفعة للمجتمعات اللبنانية المضيفة واللاجئين السوريين على حد سواء.

يدعوكم مشروع "اللاجئون = شركاء" للمشاركة في النقاشات الجارية حول الظروف الراهنة والتحديات التي يواجهها اللاجئون للوصول إلى العيش الكريم في لبنان، إلى جانب اقتراح بدائل عملية ومستدامة، بشكل رئيسي حول موضوع حصول اللاجئين على وضع قانوني. يقدم المؤتمر فرصة للمشاركة في نقاشات موضوعية حول القضايا البالغة الأهمية التي يواجهها اللاجئون، وبالتالي، المساعدة في تقديم توصيات ملموسة واستراتيجيات أكثر فاعلية للضغط من أجل تغيير السياسات.

III. القضايا الرئيسية لورشة العمل

- الوضع ما قبل الأزمة: التحديات البنيوية التي تحول دون حصول اللاجئين على وضع قانوني في لبنان.
- الحصول على وضع قانوني كفرصة للمشاركة الفعالة للاجئين والمهاجرين في تعزيز الاقتصاد اللبناني.
- أزمة اللاجئين باعتبارها فرصة للتغيير والإصلاح.
- بناء المستقبل: اللبنانيون والسوريون كشركاء اجتماعيين واقتصاديين نشطين اليوم وفي المستقبل.

IV. موضوعات ورشات العمل

- التحديات البنيوية: تأثير تقييد الوضع القانوني على وصول اللاجئين السوريين إلى سبل العيش وسوق العمل.
- خيارات لتحويل المؤسسات القانونية والفعالية نحو المزيد من الحماية الإنسانية والعدالة الاجتماعية.
- الاستراتيجيات والسياسات التي يمكنها توسيع الفرص الاقتصادية لصالح كل من اللبنانيين واللاجئين.

V. الأهداف الرئيسية

- يساهم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمهاجرين في تعزيز المساواة والعدالة وثقافة الإنتاج، مع تقليل فرص اقتصادات العنف والتوترات الاجتماعية.

- يمكن التخفيف من الآثار السلبية لأزمة اللاجئين من خلال سياسات بديلة أو مؤسسات أكثر كفاءة.
- تحتاج السياسات البديلة إلى اعتماد نهج محوره الإنسان، يحترم حقوق الإنسان ويستثمر في إنتاج المعرفة ونشرها، ويعالج بموضوعية تحديات الأزمة الحالية وفرصها.
- يساهم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين في الاستدامة والاستقرار الضروريين للازدهار الاقتصادي.
- يمكن أن تدعم المعرفة والأبحاث القائمة على الأدلة وجود سياسات أكثر كفاءة.

VII. صيغة ورشات العمل

ينظم مشروع "اللاجئون = شركاء" سلسلة من ثلاث ورشات عمل كل 45 يوماً، وستعقد ورشة العمل الأولى في 29 حزيران/يونيو 2021 من الساعة الرابعة وحتى السادسة بعد الظهر في Antwork، وبناء عليها، سيتم تحديد مواعيد ورشتي العمل الثانية والثالثة. ستستضيف كل ورشة 10 مشاركين على الأكثر بما في ذلك أعضاء فريق مشروع اللاجئين=شركاء. تجدون أدناه جدول الأعمال المبدئي الكامل:

ورشة العمل الأولى: "تأثير الوضع القانوني المقيد على وصول اللاجئين إلى سبل العيش في لبنان"

أسئلة توجيهية

- 1- ما هي الطرق التي يؤثر بها الافتقار إلى الوضع القانوني على وصول اللاجئين السوريين إلى سبل العيش (العمل، الدخل، الصحة، الغذاء، التعليم، الإيجار، السكن وما إلى ذلك)؟
- 2- كيف تؤثر الأزمة الاقتصادية على سبل عيش المجتمعات الضعيفة بما فيها مجتمعات اللبنانيين والمهاجرين واللاجئين؟ ما هي التقديرات الأخيرة حول هجرة كل من اليد العاملة اللبنانية والمهاجرة؟
- 3- إلى أي حد يمكن اعتبار الاجراءات الخاصة باللاجئين في لبنان تمييزية وإقصائية؟ من المستفيد ومن الخاسر من وجود هذه الاجراءات التمييزية؟ وهل فاقمت هذه السياسات من تهمة كل من اللبنانيين واللاجئين أم خففت من حدته؟
- 4- ما هو الاقتصاد السياسي لأزمة اللاجئين؟ من الذي صمم السياسات وما هو دور المجتمع الدولي؟ من الذي استفاد من السياسات الاقتصادية و/ أو من تأثر سلباً؟ هل للاجئين تأثير على السياسات والتدخلات الاقتصادية؟

ورشة العمل الثانية: "التحديات البنوية: وصول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل"

أسئلة توجيهية

- 1- ما هي التحديات البنوية للاقتصاد اللبناني وكيف تؤدي أزمة اللاجئين إلى تفاقم أوجه القصور في الاقتصاد اللبناني أو التقليل منها؟
- 2- ما هي ثغرات البيانات والمؤشرات المتعلقة بالاقتصاد اللبناني؟ هل لدينا أدلة راسخة على أداء الاقتصاد؟ (مثل النمو والتوظيف والاستهلاك والاستثمار).
- 3- هل تتنافس القوى العاملة اللبنانية مع القوى العاملة للاجئين أم كان لدخول العمالة السورية الصادم تأثيراً تكاملياً؟
- 4- إلى أي مدى أثر تدفق اللاجئين على هيكلية سوق العمل في لبنان وغيرها؟ ما هي القطاعات التي استوعبت معظم اللاجئين؟

ورشة العمل الثالثة: "تعزيز حصول اللاجئين السوريين على وضع قانوني في لبنان"

أسئلة توجيهية

- 1- ما هي الاستراتيجيات والسياسات العمليّة التي يمكن أن تساعد في توسيع فرص العمل للجميع وتحسين ظروف العمل، بما في ذلك الأجور العادلة والحماية الاجتماعية؟
- 2- كيف يمكن للعلاقات الاقتصادية بين السوريين واللبنانيين تحسين رأس المال الاجتماعي بين المجتمعين؟ وكيف يمكن لهذه العلاقات أن تساعد في بناء تعاون فعّال خلال مرحلة إعادة الإعمار في المستقبل؟
- 3- كيف يمكن لضمان حقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية التنقل والحق في العمل وظروف العيش الكريم والحماية الاجتماعية، تعزيز الأداء الاقتصادي؟
- 4- ما هي الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن أن توسع الفرص الاقتصادية لصالح كل من اللبنانيين واللاجئين؟

.VIII النتائج المترتبة

- مشروع اقتراح سياسات يقدّم لمحة عامة عن التحديات القانونية والبنوية التي تعيق حصول اللاجئين على وضع قانوني في لبنان، أثناء مناقشة الفرص الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لاستراتيجية التنمية الشاملة التي يمكن أن ترصد وتقيّم تأثير السياسات وتساعد على الانخراط في الحوار الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير السياسات.
- استكشاف الفرص لتوسيع الشراكات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، وتبادل الموارد، وجهود المناصرة، والوصول إلى البيانات والمعلومات.

.IX الخطوات المقبلة

- متابعة الاجتماعات وتبادل البيانات والمعلومات حول الموضوعات الموضحة أعلاه.
- التخطيط لورشة العمل الثانية وتحديد موعدها.